

اعتقال 4 مواطنين عبروا عن آرائهم بشأن انتشار كورونا



التغيير

كشفت مصادر حقوقية عن اعتقال سلطات نظام آل سعود أربعة مواطنين على خلفية تعبيرهم عن الرأي بشأن تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد.

وذكرت المصادر أن من بين المعتقلين خالد الشهري الذي اعتقل بسبب مقطع فيديو يحذر فيه من أن تفشي الفيروس هو عقاب من الله بسبب انتشار الفساد والانحلال.

ويمارس نظام آل سعود الاعتقالات التعسفية على خلفية الرأي والتعبير على نطاق واسع خاصة منذ صعود محمد بن سلمان إلى منصبه صيف عام 2017.

وسبق أن جرت عدة حملات اعتقال على خلفية توجيه انتقادات لفعاليات هيئة الترفيه الحكومية وما تتضمنه من نشر فساد وانحلال خارج تقاليد المجتمع السعودي.

ومؤخرا قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية الدولية اليوم إن الاعتقال الجماعي الجديد من نظام آل سعود بحق 298 موظفا حكوميا للاشتباه في فسادهم يثير مخاوف حقوقية.

وطالبت المنظمة في بيان لها سلطات آل سعود بالكشف فورا عن التهمة والأدلة المتعلقة بكل محتجز، وضمان حصول المحتجزين على حقوقهم القانونية.

وبحسب المنظمة شملت حملة الفساد السابقة التي شنها نظام آل سعود في نوفمبر/تشرين الأول 2017، اعتقال عشرات رجال الأعمال البارزين، وأفراد العائلة المالكة، ومسؤولين حكوميين حاليين وسابقين لثلاثة أشهر في فندق "ريتز كارلتون" في الرياض.

وذكرت أن سلطات النظام ضغطت على المعتقلين أثناء احتجازهم لتسليم أصولهم إلى الدولة مقابل إطلاق سراحهم بلا أي إجراءات قانونية معترف بها. ولا يزال بعض معتقلي نوفمبر/تشرين الثاني 2017 رهن الاعتقال دون تهمة، مثل نجل الملك الراحل عبد الله وحاكم الرياض السابق تركي بن عبد الله؛ والوزير السابق عادل الفقيه؛ والمقاول بكر بن لادن.

قال مايكل بـيـج، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "مكافحة الفساد ليست عذرا للانتهاك الفاضح للإجراءات القانونية ومنع الناس من إقامة دفاع مناسب. ينبغي لسلطات آل سعود، نظرا لسجلها الحافل بالانتهاكات، إجراء إصلاحات أساسية للنظام القضائي لضمان عدم تعرض المتهمين لإجراءات قانونية ظالمة".

في 15 مارس/آذار 2020، أعلنت وكالة الأنباء الرسمية (واس) عن الاعتقالات الجديدة، مشيرة إلى أن "هيئة مراقبة الفساد" في مملكة آل سعود حققت جنائيا بشأن 674 من موظفي الدولة وأمرت باحتجاز 298 منهم بتهم "فساد مالي وإداري تمثلت في جرائم الرشوة، واختلاس وتبديد المال العام، واستغلال النفوذ الوظيفي، وسوء الاستعمال الإداري".

ومن بين المعتقلين ضباط جيش حاليون ومتقاعدون، ومسؤولو صحة، وضباط أمن تابعون لوزارة الداخلية، وقضاة. قال البيان إن إجمالي المبالغ التي أقرروا بها بلغ 379 مليون ريال (101 مليون دولار).

وقالت المنظمة الدولية إنه خلال جولة اعتقالات الفساد السابقة، انتهك نظام آل سعود بشدة حقوق رجال أعمال سعوديين بارزين وأفراد من العائلة المالكة ومسؤولين حكوميين احتجزوا في ريتز كارلتون بين

وأضافت "ضغمت السلطات على المعتقلين لتسليم أصولهم مقابل إطلاق سراحهم، وأفادت وسائل الإعلام بأن العديد من المعتقلين أبرموا صفقات مقابل إطلاق سراحهم".

وفي مارس/آذار 2018، أفادت صحيفة "نيويورك تايمز" أن سلطات آل سعود استخدمت الاعتداء الجسدي لإجبار المعتقلين على تسليم الأصول، مشيرة إلى أن 17 محتجزا على الأقل احتاجوا إلى دخول المستشفى.

في 31 يناير/كانون الثاني، نشرت "وكالة الأنباء الرسمية (واس) بيانا للديوان الملكي، جاء فيه أن لجنة مكافحة الفساد، بقيادة محمد بن سلمان، "أنهت أعمالها" بعد استدعاء 381 شخصا لتقديم أدلة. وقال البيان إنه أُفرج عن الأشخاص الذين لم توجه إليهم تهم بالفساد، في حين وافق 87 على التسوية، ولم يُمنح 56 آخرون تسوية "لأنهم قيد التحقيقات".

وقال البيان إن السلطات أحالت ثمانية آخرين إلى النيابة العامة بعد رفضهم التسوية. وخلص البيان إلى أنه نتجت عن الحملة "استعادة أموال للخزينة العامة للدولة تجاوزت في مجموعها (400) مليار ريال [107 مليار دولار] متمثلة في عدة أصول من عقارات وشركات وأوراق مالية ونقد وغير ذلك". ولم ينشر المسؤولون السعوديون أي معلومات إضافية حول محاكمات الفساد الناجمة عن هذه الاعتقالات أو أولئك الذين ما زالوا معتقلين مثل تركي بن عبد الله.

قال مصدر مطلع قريب من ستة من محتجزي ريتز كارلتون لـ هيومن رايتس ووتش إنه رغم توصل معظم المعتقلين إلى تسوية وإطلاق سراحهم، لا يزالون يخضعون لمراقبة السلطات الصارمة، حتى أولئك الذين عادوا إلى مناصبهم السابقة في شركاتهم أو في إدارة أصولهم المالية.

وأضاف أن السلطات أجبرت، في بعض الحالات، معتقلين سابقين على العودة قسرا إلى شركاتهم أو مناصبهم السابقة أو أجبرتهم على قبول مناصب جديدة.

يحمي القانون الدولي لحقوق الإنسان الحقوق الأساسية، بما فيها الحق في عدم الاحتجاز التعسفي. يجب أن تكون أي اتهامات توجهها السلطات متعلقة بجرائم مُعترف بها. يجب على الأقل إبلاغ المحتجزين بالأسباب المحددة لاعتقالهم، وأن يكونوا قادرين على الاعتراض على اعتقالهم بشكل عادل أمام قاض مستقل ومحيد، والوصول إلى محام وأفراد العائلة، ومراجعة قضاياهم بشكل دوري.

قال بَـيْج: "تريد سلطات آل سعود الإعلان أنها تريد استئصال آفة الفساد، لكن الطريقة الصحيحة هي التحقيقات القضائية الجادة والعادلة في المخالفات الفعلية، وليس الاستعراض باعتقالات جماعية غير قانونية".